تقدم إلى اللجنة باقتراح خفض قيمة التسهيلات المقدمة من 3 مليارات دينار إلى مليارين

الدلال يطالب «المالية» بالالتزام بالمداولة الأولى لقانون الضمان المالي

قال النائب محمد الدلال إنه تقدم إلى اللجنة المالية باقتراح خفض قيمة التسهيلات المقدمة ضمن مشروع قانون الضمان المالي من 3 مليارات دينار إلى ملياري دينار لكي يقتصر التمويل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمة في الجلسة الماضية بإلغاء كلمة "العملاء الآخرون" من القانون.

وأضاف الدلال في تصريح صحفي في مجلس الامة أن اللجنة المالية ستصوت على مشروع القانون يوم الأحد المقبل كي يعرض في جلسة المجلس يوم 20 الجاري للتصويت عليه بالمداولة الثانية، مبينا أنه من القوانين المهمة لدعم وتنشيط الاقتصاد ودعم العملاء المتضررين وبالتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

محمد الدلال

وقال الدلال إن النواب أصروا في الجلسة الماضية على إزالة كلمه "والعملاء الآخرين" من هذا القانون والاكتفاء بأن يكون التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم التصويت على إزالة هذا الفقره المتعلقة بـ "العملاء الآخرين" بأغلبية نيابية مريحة.

واستغرب الدلال توجه اللجنة المالية بتغيير المفاهيم وإزاله كلمة "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" وأن تضع محلها "العملاء المتضررين" وتركها على المطلق، لافتا إلى أن هذا التوجه مخالف بشكل كبير لقرار مجلس الأمة وتوجه النواب داخل مجلس الأمة في المداولة الأولى.

وبين الدلال أن التوجه الأخطر للجنة أيضا هو إلغاء سقف التمويل المحدد في القانون ب250 ألف دينار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى أن هناك من يريد إدخال فئة العملاء الآخرين الذين تم الغاؤها من قبل المجلس.

بحضور عدد من الوزراء والنواب وممثلين عن 15 جهة حكومية

«تنمية الموارد» بحثت تعديلات «التركيبة السكانية» تمهيدًا لإقراره في المداولة الثانية

جانب من مناقشات لجنة الموارد البشرية الموسعة

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماع موسع امس مشروع القانون في شأن تنظيم التركيبة السكانية والذي أقر في المداولة الأولى والتعديلات المقدمة عليه بحضور عدد من الوزراء والنواب وممثلين عن 15 جهة حكومية وذلك لإبداء آرائهم في مشروع القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين، في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إن عددًا من النواب من خارج اللجنة حضروا الاجتماع وأبدوا ملاحظاتهم على مشروع القانون تمهيدًا لإحالته إلى المجلس والتصويت عليه في المداولة الثانية.

وأضاف أن اللجنة طلبت من النواب وكذلك الجهات الحكومية التي حضرت اجتماع امس إبداء آرائهم كتابيًا في شأن القانون قبل اجتماع اللجنة النهائي يوم الأحد المقبل.

ولفت إلى أن اللجنة تفاجأت كما تفاجأ المواطنون بتصويت الحكومة ضد المداولة الأولى لمشروع القانون، مؤكدًا حرص اللجنة على استدعاء الجانب الحكومي وسماع ملاحظاته ومحاولة تقريب وجهات النظر بما لا يخل بمشروع قانون تنظيم التركيبة السكانية.

وتمنى الشاهين من رئاسة ومكتب المجلس إدراج المداولة الثانية لمشروع القانون على جلسة يوم الثلاثاء المقبل أو أقرب جلسة ممكنة نظرًا لأهمية هذا الموضوع.

انطلاقا من احترامها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإيمانها الراسخ بالامتثال لها

الكويت : لا يمكن تحقيق السلام مع تدفق وانتشار الأسلحة

إبراهيم الدعي

جددت دولة الكويت التاكيد على مواقفها الثابتة والراسخة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي المتمثلة في إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم "والتي لا يمكن أن تتحقق مع انتشار وتدفق الأسلحة".

جاء ذلك خلال كلمة دولة الكويت التي ألقاها السكرتير الثاني إبراهيم الدعي أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة الليلة الماضية.

وقال الدعي "ان ارساء السلام يحتم علينا جميعا السعي نحو تخليص البشرية من تلك الأسلحة والعمل على توفير وتسخير الإمكانات المادية والبشرية المخصصة لها من أجل التقدم والتنمية".

واضاف "ان ذلك ياتي انطلاقا من احترام الكويت للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وايمانها الراسخ بالامتثال لها و لاسيما المتصلة بنزع السلاح ومنها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي".

واكد ضرورة تفعيل التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية داعيا جميع الاطراف الى تعزيز العمل المشترك للوصول الى مكتسبات فعالة و توافقية خلال مؤتمر المراجعة القادم مع الايمان بنجاحه.

ورحب الدعي بانعقاد ونجاح الدورة الاولى للمؤتمر المعني بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل بالشرق الاوسط برئاسة المملكة الاردنية الهاشمية متطلعا لانعقاد أعمال الدورة الثانية في العام المقبل بعد أن حالت جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19) من انعقادها في الموعد المقرر لها هذا العام.

وجدد الدعوة لكافة الاطراف المدعوة للمؤتمر للمشاركة بهدف التفاوض على معاهدة توافقية وملزمة في هذا الشأن بما يساهم في تعزيز الامن والسلام على الصعيدين الاقليمي والدولي.

وذكر الدعي ان التطور المتسارع في العولمة والتقدم في التكنولوجيا يجعل خطر انتاج الاسلحة التقليدية لاسيما الصغيرة منها والخفيفة "امر سهل الوصول اليه وفي متناول الجميع خاصة من قبل الافراد والجماعات الفاعلة من غير الدول". ودعا الى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الاممية المتخصصة من خلال تبادل المعلومات وتشارك الخبرات وذلك للحد من وصول تلك الاسلحة للجماعات والكيانات الإرهابية.

وتابع الدعي قائلا "ان منطقة الشرق الاوسط تعاني من عدم الاستقرار لأسباب متنوعة ومنها التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة فبلادي تشارك باقي الدول الشواغل التي اعربت عنها حول التداعيات والاثار الانسانية الناجمة عن تلك الاسلحة خاصة تلك من مخلفات الحروب".

واوضح "ان ذلك الامر يحتم علينا جميعا ضرورة بذل المزيد من الجهود للحد من انتشارها ومعالجة مخاطرها بصورة جادة كما نحث الدول على رفع الوعي والتثقيف بمخاطر تلك الاسلحة بما يسهم في تدعيم الامن والاستقرار العالمي".

كما شدد على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتعزيز أمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما يعزز قدرات الدول ضد الهجمات إلالكترونية "فخطر الهجمات السيبرانية أصبح بشكل واضح لا شك فيه خطر يهدد الامن الدولي". واكد اهمية استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن الاتصالات والمعلومات "وعلى اهمية استمرار التعاون الدولي في هذا المجال بقصد تعزيز الوقاية من أي محاولة لاستخدام هذه التكنولوجيا لأغراض تخريبية قد تؤثر على جميع المرافق لمختلف الدول".

كما شدد على أهمية وفاعلية آليات نزع السلاح المتعددة والمتمثلة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى وما تشكله هذه الآليات من ركيزة أساسية على الاستمرار بها وفقا للولاية المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام 1978. واوضح الدعي "ان ذلك يتطلب ضرورة تحمل جميع الدول الأعضاء لمسؤولياتها في بذل المزيد من الجهود والعمل على تعزيز الإرادة السياسية ذات الصلة لتفعيل دور تلك الآليات الهامة والحيوية".

واعرب عن تمنياته في استمرار الحوار المفتوح والبناء والهادف لاستدامة السلام والامن والاستقرار وضمان تعزيز الثقة والحد من مخاطر انتشار الاسلحة وان يتحمل الجميع مسؤولياته بالطرق المثلى بما يساهم في تدعيم منظومة نزع السلاح "وصولا للغاية الأسمى وهي صون الامن والسلم الدوليين".

تساءل « لماذا هذا التهويل المفاجئ من «كورونا» ؟ ولماذا التخويف؟

الفضل للحكومة : عفواً لقد نفد «رصيدكم»

أحمد الفضل

استغرب النائب أحمد الفضل القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس الاثنين، معتبرًا أنها قرارات غريبة وغير موفقة وتعارض توجهات فتح الاقتصاد والأعمال.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أول أمس إن الكويت تعتبر أكثر دولة في العالم خبرة في تطبيق الحظر كونها صاحبة أطول أيام للحظر بين دول العالم، ومع ذلك من الواضح لا يوجد استفادة من التجربة.

وأضاف» نحن نسعى لإعادة تشغيل الأعمال لكنكم تغلقونها .. يا حكومة افتحي المطار للمسافرين، نريد أن نسافر في ظل عدم وجود تعليم «.

واعتبر الفضل أن هذه القرارات أضاعت هيبة الحكومة، وما حصلت عليه من مديح نيابي في بداية الأزمة قائلًا « هل يعقل أن أطلب من المطعم ساندوتش أو عصيرًا بموعد»؟ وتساءل « لماذا هذا التهويل المفاجئ، ولماذا التخويف؟ مشيرًا إلى أن نسبة الإصابات والوفيات تسير وفق المعدل، وأعداد من هم في العناية المركزة أقل من المتوقع.

وطالب الفضل بإعلان عدد المسحات التي تتم، وما إذا كانت تتم بشكل علمي دقيق، مضيفًا أن بعض حالات الوفاة سجلتها وزارة الصحة على أنها بسبب كورونا وهم ليسوا مصابين بكورونا.

ولفت إلى وجود حالة تقدمت بشكوى ضد وزارة الصحة التي أبلغتهم بعد وفاة والدهم بشهر بأنه غير مصاب بكورونا بعدما تم دفنه على أنه مصاب بكورونا بحسب الصحة دون أن يتم غسله أويصلي عليه أهله .

وأشار الفضل إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه لا يجوز لبس الكمام إلا للمرضى ومن يعولهم أو الأشخاص الذين يعملون في التنظيف في المستشفيات.

جرى خلاله تبادل وجهات النظر حول العديد من المقترحات والإجراءات المتعلقة بعقد اللقاء المقبل

الرويعي شارك عبر «الاتصال المرئي» باجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات

عودة الرويعي

شارك أمين سر مجلس الأمة أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي امس عبر تقنية الاتصال المرئي في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات.

وتناول الاجتماع تقييم الجزء الأول من المؤتمر الخامس الذي عقد عن بعد أغسطس الماضي، والمقرر عقده بشكل فعلي في العاصمة النمساوية فيينا يوليو المقبل.

كما جرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول العديد من المقترحات والاجراءات المتعلقة بعقد المؤتمر المقبل، إضافة إلى استعراض لنتائج الدراسة الاستقصائية الخاصة بالجزء الاول من المؤتمر.

يذكر أن المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات يعقد بتنظيم مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والبرلمان النمساوي.

على رأسها مناقشة مشروع الهيكل التنظيمي المقترح لها

أحمد النواف: وضع سياسة خاصة لتطوير العمل الإداري في المحافظات

الشيخ أحمد النواف

أكد محافظ حولي الشيخ أحمد النواف أن التنسيق جار مع محافظي دولة الكويت بشأن عدة أمور رئيسية من شأنها وضع سياسة متعلقة بالتطوير الإداري بما يكفل تنظيم العمل الإداري في محافظات دولة الكويت، وعلى رأس تلك المحاور مناقشة مشروع الهيكل التنظيمي المقترح للمحافظات باعتباره الركيزة الأساسية، الأمر الذي يؤكد حرص المحافظين على القيام بالدور المنوط بهم وحرصهم على سلامة الوضع القانوني لكافة العاملين في تلك الإدارات من خلال اعتماد الهيكل التنظيمي لها لتحقيق التكامل والتنسيق وتسهيل العملية الرقابية وسرعة العمل بين الإدارات وتلافي الازدواجية أو التداخل في الاختصاصات.

وسوف يعقد اجتماع يضم جميع المحافظين خلال الأيام القادمة لمناقشة مقترحات الهيكل التنظيمي الموحد والشؤون الإدارية الأخرى.